اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

شتان ما بين المجلس والاتحاد !

برز بعد عام ٢٠٠٣ عدد من المنظمات الاقتصادية غير الحكومية التي تعنى بشؤون القطاع الخاص في ظل فورة الانفتاح ، وفسحة المجال التي فتحت الابواب على مصراعيها لتأسيس منظمات المجتمع المدني ، لكنها سرعان ما انزوت أو تلاشت الى لاشيء ، بعد تخلي الممولين عنها وذهبت ادراج الرياح ، و البعض الآخر ظلت متقلبة الاهواءات تارة في أقصى اليمين وأخرى في أقصى الشمال باحثة عن مصالح شخصية محضة.

وبحكم متابعتنا للمشهد الاقتصادي ، نرى ان ثمة خلافا دب بين هذه المنظمات الوليدة التي تعنى بشؤون القطاع الخاص وبين منظمات أخرى تتمتع بشخصية معنوية ومهنية رصينة كاتحاد رجال الاعمال العراقيين واتحاد الصناعات العراقي ، واستمر جدل بيزنطي لم ينته إلا بانزواء المنظمات الورقية التي ننأى بأنفسنا حتى عن ذكر اسمائها ، وظل اتحاد رجال الاعمال العراقيين يجتهد ويحاول باتجاه المشاركة في القرار الاقتصادي أولا ، ومن ثم الاتيان بحلول ناجعة للمشكلات التي تعتري عمل القطاع الخاص وعلى شكل رؤى اقتصادية تعاملت مع الاختلالات البنيوية والهيكلية بشكل عام ومن ثم حددت المسارات الحقيقية للقطاع الخاص في ظل الاتجاه الى الاقتصاد الحر ، وظل الاتحاد بكوادره المعروفة يجتهد ويحاول وعلى مدار الثمان سنوات الماضية التي أعقبت سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، الى ان وصل نتائج لا بأس بها إلا انها لا تمثل طموح القطاع الخاص الذي يعاني من مشكلات هي بمثابة تراكمات لسياسات اقتصادية سابقة متخبطة للنظام السابق أعقبتها حالة من التيه والتأرجح بين السطوة الاقتصادية المركزية للدولة وبين الرغبة للاتجاه الى فضاءات السوق والتي تتطلب في أولى أولوياتها ريادة حقيقية للقطاع الخاص.

وظل المشهد هكذا مرتبكاً سوى محاولات حكومية أصفها بالخجولة لإشراك المنظمات المهنية الرصينة التي أشرنا اليها في القرارات واللجان والهيئات والوفود والمناقشات الإستراتيجية الاقتصادية ، ولاسيما اتحاد رجال الاعمال العراقيين ، حيث ان هذه المشاركة لم تمثل مستوى الطموح ولم تبلغ مدياتها المفترضة.

ولكن هذه السياسة الحكومية أصابتنا بالاستغراب والتساؤل حيال اشراك مجلس الاعمال العراقي ، وهي منظمة حديثة خرجت للتو ، ولم تقدم شيئاً لافتاً للنظر ازاء مشكلات القطاع الخاص سوى المنتقيات والصالونات الكمالية على طريقة الحديث لأجل الحديث ليس إلا ، اشراكها في النشاطات الحكومية وفي اجتماعات اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء خلال اجتماعها الاخير ، وعلى الرغم من معرفتنا بحجم هذا الدعم الحكومي لمجلس الاعمال غير المعلن ، والتي اصبحت لا تخفى على كثير من الاوساط الاعلامية والاقتصادية وحتى السياسية ، نرى ان تتجه الحكومة للتدقيق والتمحيص بمستوى تمثيل هذه المنظمات للقطاع الخاص والاطلاع عن كثب على رؤيتها اتجاه مشكلات القطاع الخاص وطبيعة الحلول المقترحة ومقارنتها بالرؤى والحلول التي تمتلكها المنظمات الاخرى التي تحدثنا عنها ، وعندئذ سنقول شتان ما بين الاتحاد والمجلس .

دعوات لاستثماره في إنشاء مصاف

مصادر حكومية: الإنتاج النفطي في العراق سيبلغ 60 مليار برميل خلال 20 عاماً

□ بغداد / متابعة المدى

تزايد الصادرات النفطية أمل في تحسين الواقع

قالت وزارة النفط ان الانتاج العراقي للنفط خلال العشرين عاما القادمة سيبلغ ما مقداره ٦٠ مليار برميل ، فيما تعالت دعوات برلمانية مؤخراً لاستثمار الانتاج النفطي المتصاعد في انشاء مصاف متطورة للمشتقات .

وأعلنت وزارة النفط أن إنتاج العراق النفطي سيبلغ ٦٠ مليار برميل خلال ٢٠ عاما، فيما أكدت أن الرقع الاستكشافية التي عرضت في جولة التراخيص الرابعة تحتوي على ١٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي فيها.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي لـ"السومرية نيوز": إن مجموع الإنتاج المحلي من النفط خلال الأعوام العشرين المقبلة سيبلغ ٦٠ مليار برميل بعائدات تقدر بخمسة تريليونات دولار على أساس سعر ٨٥ دولار للبرميل الواحد".

وأضاف لعيبي : أن العراق استطاع خلال الأشهر الـ١٨ الماضية زيادة إنتاجه النفطي إلى أكثر من ٥٠٠ ألف برميل يومياً ليصل الإنتاج في الوقت الحاضر إلى ثلاثة ملايين برميل بعد توقيعه عقوداً مع شركات نفطية عالمية خلال جولات التراخيص الأولى والثانية".

و لفت لعيبي إلى أن الدراسات الجيولوجية للرقع الاستكشافية التي عرضت ضمن جولات التراخيص الرابعة تشير إلى أنها تحتوي على ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي"، مبيناً أن "الجولات تهدف إلى إنتاج الغاز الحر والدخول في صناعته لتلبية الحاجة المحلية أولاً وتصدير الفائض إلى الخارج، إضافة الى زيادة الاحتياطي النفطي وما الى ذلك من نتائج على موقع العراق كبلد منتج ومصدر للنفط".

وفاز ائتلاف شركات كويت انيرجي الكويتية و(تي بي أي او) التركية ودراغون الإماراتية، في ٣١ أيار ٢٠١٢، باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة في محافظة البصرة، كما فازت شركة باكستان بتروليوم الباكستانية باستثمار الرقعة الاستكشافية الغازية الثامنة بين محافظتي ديالى وواسط بمساحة ستة آلاف كم مربع، وفاز ائتلاف شركتي لوكاويل الروسية وامبركس اليابانية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية العاشرة بين محافظتي المثنى وذي قار، فيما لم تتقدم أي من الشركات المشاركة في الجولة الرابعة بعطاءات لاستثمار الرقع الاستكشافية الغازية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والاولى والـ١١ والـ١٢.

وأعلنت وزارة النفط، في آذار ٢٠١٢، عن جولة التراخيص الرابعة لتطوير ١٢ موقعاً استكشافياً منتشرة على ٦٥٠٠ كلم موزعة على عشر محافظات هي نينوى، الأنبار، النجف، الديوانية، بابل، المثنى، ديالى، واسط، البصرة وذي قار.

وعرض العراق حقوله النفطية خلال جولة التراخيص الأولى والثانية للتطوير من قبل شركات عالمية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال جولة التراخيص الثالثة في تشرين الأول من العام ٢٠١٠ فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، كما أعلنت عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة نحو ٩٠ بالمئة، في حين تصدر النسبة المتبقية من حقول نفط كركوك شمال البلاد عبر ميناء جيهان التركي.

الى ذلك دعا عضو لجنة الطاقة والنفط النائب عواد العوادي وزارة النفط الى الإسراع بإنشاء المصافي النفطية الخمسة لسد حاجة البلد من المشتقات النفطية، مؤكداً وجود ضعف كبير في صناعات البنزين وزيت الغاز.

وقال العوادي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن وزارة النفط ليس لديها رؤية واضحة لكيفية تطوير الصناعات التحويلية للنفط، مبيناً ان خطتها نصت على إنشاء (٥) مصاف نفطية كبيرة موزعة في المحافظات، ولكن الى الآن لم تقدم أي من الشركات لاستثمارها.

واضاف: على وزارة النفط ان لا تبقى "مكتوفة الأيدي" وتنتظر الشركات تأتي لاستثمار المصافي، بل عليها أن تبادر بإنشائها من موازنتها المالية، من أجل الإسراع في تشييدها لسد حاجة البلد من المشتقات النفطية، لأن العراق ما زال يستورد مادتي البنزين وزيت الغاز من الخارج وهذا ما يضيف عبئا جديدا على الموازنة العامة.

وتابع: أن العراق يمتلك الخبرات والمؤهلات والكوادر البشرية المتطورة فيمكن الاستفادة منهم في تطوير الصناعة الاستخراجية والتحويلية وأن لا يبقى معتمداً بشكل كلي على الشركات الاستثمارية.

في غضون ذلك أعلنت عضو اللجنة الاقتصادية النائب ناهدة الدايني عن بلوغ واردات العراق النفطية (٣٩) مليار دولار منذ بداية العام ، مؤكدةً أنها قليلة ودون المستوى المطلوب.

وقالت الدايني (للوكالة الاخبارية للانباء): إن الإيرادات المالية المتحققة خلال الأشهر الخمسة الماضية والبالغة (٣٩) مليار دولار قليلة ولا تلبي احتياجات الموازنة العامة التي تعاني عجزا ماليا كبيرا، ومشاريع مرهونة بالفائض المالي المتحقق.

وأضافت: يجب تنويع الإيرادات المالية للدولة عن طريق تفعيل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وعدم الإعتماد الكلي على الواردات النفطية، مشيرةً الى أن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة عند تطبيق التعريفة الجمركية ايضاً تعتبر واردات مالية إضافية للدولة.

وأوضحت ان هناك مقترحات لمشاريع كان من المؤمل أن توضع في الموازنة العامة كزيادة رواتب المتقاعدين او الموظفين أو منح رواتب لضحايا الإرهاب إلا أن قلة واردات الموازنة العامة أدت بنا الى تأجيل هذه المقترحات الى الموازنات المالية للسنوات المقبلة.

ويذكر أن مجلس النواب صوت على الموازنة المالية العامة لعام (٢٠١٢) بمبلغ قدره (١٠٠) مليار دولار أي ما يعادل (١١٧) تريليون دينار عراقي، وبعجز مالي يقدر بـ(١٤) تريليون دينار، موضوعة على أساس سعر برميل النفط بـ(٨٥) دولار .

انتقاد توجه الحكومة لفتح مصرف إسلامي

□ بغداد / المدى

انتقد المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبد العزيز الحسون، قرار الحكومة بفتح مصرف إسلامي تابع لها، مؤكداً انه سيشكل عبئاً على قطاع المصارف الحكومية بشكل خاص.وقال الحسون (للوكالة الاخبارية للانباء): إن المصارف الحكومية باستطاعتها فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية لأنها تمتلك الإمكانيات والقدرة على القيام بالممارسات المصرفية، ولا يمكن للحكومة أن تفتح مصرفا إسلاميا خاصا بها لأنه سيشكل عبئاً كبيراً عليها.واضاف : يجب أن تنتهي الإدارات المصرفية الحكومية في القطاع العام، لأنها تفتقر الى الرؤية الموضوعية في التعاملات المصرفية، لان العراق مقبل على اقتصاد سوق حر لا يعترف بالأنظمة الشمولية التي تسيطر عليها الحكومات.وبدأت نشاطات المصارف الإسلامية في العراق منذ عام (١٩٩٣) عند تأسيس أول بنك اسلامي في العراق يدعى (مصرف العراق الاسلامي)، بينما بلغ عدد المصارف التي تداول نظام الصيرفة الاسلامية (٩) مصارف بينها مصرف خارجي و اخر (خليجي) فتح فرعاً له في العراق.وتعتزم وزارة المالية افتتاح مصرف حكومي اسلامي يدعى (مصرف النهرين الاسلامي) ويتميز عن المصارف الحكومية الاخرى بالتزامه بشرائع الدين الاسلامي .

أزمة السكن في بابل .. حلول عرجاء وتكاليف باهظة

□ بابل / متابعة المدى

تعاني محافظة بابل كسائر المحافظات الاخرى من ازمة متفاقمة للسكن تصل نسبتها في المحافظة الى (٤٠٪) حالياً.

يقول رئيس لجنة الاعمار في مجلس المحافظة حماد الملي: إن الحكومة المحلية في وضع حرج كونها المسؤولة عن حل الأزمة وإيجاد ما يناسبها من حلول معقولة".

ويضيف: أن مجلس الوزراء قدم بعض الحلول لمجلس النواب من بينها بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة بالدفع بالآجل، وبواقع مليون وحدة، وحصة محافظة بابل منها (٥٠) الف وحدة سكنية، إلا أن مجلس النواب لم يصوت عليها، ما يحتم على حكومة بابل المحلية التفكير بحلول جدية لتلافي تفاقم الأزمة.

ويؤكد الملي أن مجلس بابل خصص (٢٠) مليار دينار ضمن خطة العام الحالي، لبناء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، إلا انه يصطدم بعقبة الحاجة الكبيرة للوحدات السكنية، فهي لا يمكن سدها، إلا إذا فكرت الحكومة المحلية جدياً بالبناء العمودي.

ومن جانبه يقول محافظ بابل محمد المسعودي: إن المحافظة تحاول تفعيل البناء العمودي، لكنه يحتاج لتخصيصات مالية ضخمة تتخطى إمكانيات المحافظة.

ويواصل مجلس المحافظة التنسيق مع هيئة استثمار بابل لمنح فرص استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية في نواحي القاسم وأبي غرق والمدحتية و دعوة المستثمرين لإنشاء مجمعات واطئة الكلفة وسريعة الإنشاء لحل جزء من مشكلة السكن في المحافظة.

وبهذا الخصوص يقول عضو مجلس المحافظة مهدي عاكول (للوكالة الاخبارية للانباء): إن السكن العمودي يحل مشكلة السكن، حيث يمتاز بقلة كلفته واستثمار الأرض بالشكل الأمثل.

وعلى صعيد الاستثمار، أرجع عضو مجلس الإدارة في هيئة استثمار المحافظة الدكتور صلاح الكفيشي أسباب تفاقم أزمة السكن الى السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي لم تهتم بإيجاد حلول للسكن ولم تضع خطة إستراتيجية تتعامل مع الواقع وحاجة المواطنين للسكن، رغم أنها أهم دعائم الاستقرار السياسي والأمني وأهم مفاتيح التنمية والتقدم.

واوضح الكفيشي: أن ما أنجز خلال عقود لا يرقى الى الحد الادنى من الحاجة الفعلية لتلافي أزمات السكن المستقبلية، رغم وجود مساحات كبيرة من الأراضي المناسبة لانشاء السكن العمودي الاقتصادي وسهولة حصول الموافقات عليها.

وبين ان هناك عجزا في عقود المحافظة الخاصة بالوحدات السكنية، كما أن الأراضي المقدمة للاستثمار هي اقل من (٤٪) من الحاجة الفعلية المطلوبة وباقي الأراضي إما محجوبة أو غير مستكملة للموافقات التخطيطية منذ سنين طويلة.

وفيما يتعلق بالمساحات المطلوبة لتنفيذ مشاريع الاسكان الاستثمارية، قال الكفيشي: لم تتوفر قطعة أرض واحدة في عموم المحافظة لعرضها على الشركات الاستثمارية التركية والايطالية والكورية من أجل لمباشرة بانشاء (٥٤) الف وحدة سكنية.

ودعا الكفيشي وزارة البلديات الى اعادة النظر في قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠ وقانون (٥٣) لسنة ١٩٧٦، مشيرا الى أنها قوانين تشكل قصورا كبيرا لمجلس النواب الذي اهمل متابعة الاستثمار والقوانين المعيقة للعملية الاستثمارية، الى جانب الصراع بين دوائر المحافظة حول ملكية وحيازة الاراضي.

اللجنة الاقتصادية: الخطة الخمسية المقبلة ستفشل كسابقتها

□ بغداد / ضرغام المالكي

انتقدت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب وزارة التخطيط بشأن عدم مشاورتها أثناء وضع الخطة الخمسية المقبلة، معربة عن الاعتقاد بأن الخطة المقبلة ستفشل كما فشلت الخطة السابقة.وقالت عضو اللجنة ناهدة الدايني في تصريح الى "المدى" ان "اللجنة الاقتصادية لم تطلع على الخطة الخمسية المقبلة ولا حتى على الخطة السابقة". وأضافت: "اننا نستغرب من تكليف نفس الاشخاص الذين وضعوا الخطة السابقة بتحديث الخطة المقبلة، على الرغم من فشل الخطة السابقة في تحقيق اهدافها". وأكدت ان اللجنة الاقتصادية تسعى لاستجواب لجنة وزارة التخطيط الخاصة بوضع الخطة الخمسية المقبلة في البرلمان من أجل معرفة كافة تفاصيل هذه الخطة. وكانت اللجنة العليا لخطة التنمية في وزارة التخطيط عقدت اجتماعين موسعين في نيسان الماضي، بعد عقد المؤتمر الاول لاعداد خطة التنمية برعاية الوزارة في فندق الرشيد في بغداد. يذكر ان الخطة الخمسية المقبلة ستبدأ من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٧ وتهدف للارتقاء بكافة القطاعات لاسيما قطاع النفط.

الصناعة: البدء بتطبيق أحكام قانون حماية المنتجات المحلية

□ بغداد / المدى

اعلنت وزارة الصناعة والمعادن البدء بتطبيق قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى حماية ودعم المنتج المحلي وتوفير البيئة الآمنة للصناعة الوطنية لكي تأخذ دورها الريادي القادر على المنافسة المحلية والدولية بشكل عادل. وقال محمد عبد الله محمد وكيل الوزارة للتخطيط لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان الوزارة ساهمت من خلال تشريع وإصدار عدة قوانين تعزز عمل القطاع الصناعي العام والخاص والمختلط كقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة (٢٠١٠) والذي يهدف الى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق والتي تمثل (الإغراق والدعم والتزايد غير المبرر في الواردات). واضاف : يأتي ذلك من خلال فرض تعرفة كمركية او قيود كمية تحد من تدفق السلع المستوردة ذات التأثير السلبي على إنتاجية مثيلاتها العراقية او اية إجراءات تساعد المنتجين المحليين على التكيف مع المنتجات المستوردة بما يحقق منافسة عادلة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد ولا يلحق ضررا بالمستهلك إضافة الى قوانين اخرى تعمل جنبا الى جنب مع قانون حماية المنتجات العراقية كقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة (٢٠١٠) وقانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة (٢٠١٠). من جانبه قال مدير عام دائرة التطوير والتنظيم الصناعي في الوزارة علي سليم عمر علي : بأنه بدأ العمل بتطبيق قانون حماية المنتجات بعد بدء التحقيقات في قضية اغراق السوق العراقية بمادة (النشأ المستورد) بناء على الشكوى المقدمة من قبل شركة الفرات العامة واستنادا للاحكام القانون المذكور.